د.هيفاء والبحث العلمي

مظفر عبدالله
mudaffar.rashid@gmail.com

أول العمود: شعرت بالحزن والأسى لحال المرأة بعد حضور فيلم "وجده" السعودي.

* أخطأ وزير التربية والتعليم العالي، وأخطأت هيئة التدريس في الوقوف بموقف لا أقول إنه عدائي من د. هيفاء الكندري، ونتائج استطلاع رأي أجرته بين طلاب الجامعة يثبت وجود ظاهرة التحرش الجنسي في الحرم الجامعي.

كلمة "حرم" هذه من صنعنا نحن، وهي لفظة افتراضية لها شروطها العلمية والأخلاقية، فمتى ما توافرت تحقق شرط "الحرم"، لكن الجامعة، أي جامعة، قد يحصل فيها ما توصلت إليه د. الكندري.

واقعة التحرش الجنسي التي ثبتتها نتيجة الاستطلاع لا تعدّ رأياً حتى تعاقب عليه الدكتورة هيفاء، بل هي نتيجة بحث علمي مستوفٍ الشروط، ومن هنا فإن قرار الإيقاف مخالف للدستور في مادته الـ14 التي تنص على دعم الدولة وتشجيعها للعلوم والفنون والبحث العلمي! كان من الواجب تقدير جهد الدكتورة العلمي والبناء عليه لإيجاد تشريع خاص بالتحرش الجنسي في مقار العمل، وهو مفقود في الكويت، كان من الواجب أيضاً استثارة مراكز العلاج النفسي والإرشاد النفسي للتعامل مع ظاهرة التأنيث والذكورة للجنس المعاكس. لعل الدكتورة هيفاء لا تعلم حجم المأساة التي نتج عنها تشريع نواب في البرلمان لقانون التشبه بالجنس الآخر، وتم سلقه بسرعة ليخرج بسجن أو غرامة مالية، وحدث أن نشرت قصص اعتداء مساجين على من طبق عليهم القانون بعد حشر من يعدون "نواعم" مع رجال في زنزانة واحدة، فهم لم ينتبهوا لمسألة العلاج الاجتماعي الذي طالبت به الدكتورة في مقابلتها الصحافية للمضطربين جنسياً، بل ذهبوا للعقاب بشكل متسرع. أستغرب موقف الوزير وهيئة التدريس ولا أجد تفسيراً له، حتى ما قيل حول أن النفي كان واجباً والتوقيف ما هو إلا حركة ترضية لإبعاد "الحرم" عن الشبهات فإن ذلك يعد موقفاً انتهازياً ومتردداً ومسايراً لا يقتص للحقيقة العلمية، فالحرم الجامعي جزء من المجتمع ووليد شرعي له، والطلاب المنتسبون إليه هم أبناء المجتمع، وليس هناك قداسة لطرف، ولا بد من الاعتراف بأن المجتمع الكويتي تغير من زمن، وهو يتغير باستمرار كما هي مسألة السلوك الاجتماعي في جميع الدول بسبب فقدان الأسرة لدورها الاجتماعي المعهود تجاه الأبناء.

المستشار شفيق إمام

ما قل ودل: عبدالفتاح السيسي شخصية العام في العالم كله

أغلق صباح أمس الأول التصويت في الاستفتاء الذي تجريه مجلة "التايم" الأميركية الذي أسفر عن فوز الفريق أول عبدالفتاح السيسي بلقب شخصية العام متفوقاً على رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، بفارق ستين ألف صوت، حيث حصل الفريق أول عبدالفتاح السيسي على تصويت 493 ألف شخص له.

وهو تقليد سنوي تعكف عليه المجلة منذ عام 1927، يفوز فيه رؤساء الدول وغيرهم من الزعماء والعظماء الأكثر تأثيراً، وهي مجلة يزيد عدد قرائها على 25 مليون قارئ، منهم 20 مليوناً في الولايات الأميركية وحدها، وقد فاز بهذا اللقب من المنطقة العربية، الرئيس محمد نجيب عام 1952، والرئيس جمال عبدالناصر ست مرات، والرئيس محمد أنور السادات خمس مرات، والملك فيصل بن عبدالعزيز. فلماذا الفريق أول عبدالفتاح السيسي؟ لأنه:

• وقف صامداً أمام غرور وصلف الإدارة الأميركية ورفض وصايتها على الإرادة المصرية والجيش المصري.

• لم يأبه للتهديد الأميركي بحمام دم شامل خلال أيام قليلة والذي جاء على شكل تحذير من السيناتور ماكين في حديثه مع شبكة "سي بي سي" في أغسطس 2013.

• أعاد للدولة المصرية هيبتها، بعد أن سقطت في أتون التبعية الكاملة لإرادة أميركا في عصر مبارك، وهي التبعية التي حرص عليها حكم الإخوان فحولوا مصر إلى عزبة أميركية.

• أرغم الإدارة الأميركية على الاعتراف في النهاية بأن الجيش المصري تدخل بناء على طلب ملايين المصريين لإعادة الديمقراطية (تصريح جون كيري في إسلام أباد يوم أول أغسطس 2013).

• أسقط الأقنعة عن المتآمرين على مصر، في الداخل والخارج، لتقسيمها إلى دويلات، وهو جزء من المخطط الأميركي للشرق للأوسط.

• لم يأبه لدعوة مجلس الأمن لاجتماع طارئ لوزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في بروكسل لبحث التحرك بشأن الأزمة المصرية.

• لم يعر التفاتاً للتهديد بإلغاء مناورات النجم الساطع بين الجيش الأميركي والقوات المسلحة المصرية وإلغائها، أو بقطع إمداد مصر بالطائرات والأسلحة، لأن كرامة مصر هي التي كانت نصب عينيه.

بل اتجه إلى روسيا لاستيراد السلاح وتطويره حتى لا تكون إرادة مصر رهناً بما تمليه عليها الإدارة الأميركية.

• انحاز إلى ثورة 30 يونيو تعبيراً عن ضمير هذا الشعب في رفضه لحاكم أراد أن يغير هوية شعب وثقافته، وأن يقتلع الشعب من جذوره الضاربة في أعماق التاريخ، القائمة على التسامح والمحبة، وفي رفض الشعب لنظام يقوم على رفض الآخر وتكفيره واستباحة دمه.

• حقن الدماء المصرية، وجنّب البلاد حرباً أهلية هدد بها أنصار الرئيس المعزول في رابعة العدوية يوم 20 يونيو.

• أعاد للشعب وحدته بمسلميه وأقباطه، وهي الوحدة التي تهددت في حكم جماعة الإخوان.

• أوقف والقوى السياسية والشعبية العمل بدستور ثبت أن الرئيس المعزول ونظامه أعدّاه لحكم شمولي استبدادي، حكم الفرد الذي يستطيع في أي وقت يشاء أن ينقلب على الدستور، وعلى المؤسسات الدستورية الأخرى، التي أصبحت ملك بنانه بنصوص دستورية.

• جمع كل القوى السياسية على كلمة سواء، من خلال خارطة الطريق لمستقبل مصر، ولدستور يليق بمصر، يتوافق عليه كل المصريين ليصبح تداول السلطة، الذي هو جوهر النظام الديمقراطي، أمراً غير مستحيل.

• أعاد مصر إلى الصف العربي، حين أعلن خادم الحرمين مؤازرة ثورة مصر، بالدعم المالي وتبعته الإمارات والكويت لأن سقوط مصر معناه سقوط الأمة العربية.

• أعلن حرباً على الإرهاب، بعد التفويض الذي منحه له الشعب في 26 يونيو لسنة 2013 وهو يوم خالد في تاريخ مصر، ويوم خروج الملك فاروق من مصر في عام 1952، ويوم تأميم قناة السويس في عام 1956.

مايكل ماير *

كأس « U.N » نصف الممتلئة

PROJECT SYNDICATE
A WORLD OF IDEAS

يُقال إن الأسر المحاصرة بسبب القتال في سورية تأكل "سَلَطة" مصنوعة من أوراق الشجر والعشب لدرء الجوع، ووفقاً لوكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن أكثر من مليوني سوري فروا إلى البلدان المجاورة، وفي داخل البلاد يواجه عدد أكبر كثيراً من السوريين شتاءً بالغ القسوة مع حرمانهم من الغذاء أو الدواء أو المأوى الكافي، ولكي يزيد الطين بلّة فإن البلاد تواجه أيضاً وباء شلل الأطفال.

كانت الاستجابة الدولية للأزمة السورية مأساوية على أقل تقدير، والواقع أن سورية تبدو وكأنها تجسيد للفشل من جانب الأمم المتحدة، ومجلس الأمن طريق مسدود، ويتردد على دمشق أنصار السلام الذين يتحدثون بمصطلحات دبلوماسية ولكنهم لا يحققون أي شيء، ووكالات الإغاثة ممنوعة من العمل في الأماكن حيث تشتد الحاجة إليها. ومع ذلك فمن الواضح أن الأوضاع هناك ستصبح أسوأ كثيراً في غياب الأمم المتحدة، وقد يتحمل لبنان والأردن وتركيا المزيد من الضغوط بسبب اللاجئين الذين يتدفقون عبر الحدود، ورغم فشل الجهود الرامية إلى وقف إطلاق النار فإن الدبلوماسية لم تفشل- على الأقل ليس بالكامل، ففي شهر أكتوبر اتخذ مفتشو الأمم المتحدة خطوات أولية لتدمير المخزون السوري من الأسلحة الكيميائية ومرافقها، وبتعاون كامل من الحكومة السورية.

في سورية- كما هي الحال في الكثير من المناطق المتضررة بالنزاعات حيث تكافح الأمم المتحدة من أجل تعزيز السلام والاستقرار- لا وجود لما قد نطلق عليه وصف النصر الواضح أو الكامل. وكما قال لي ذات يوم أحد رجال الدولة المخضرمين: "نحن في الأمم المتحدة لا نقبل الفشل ولا نتوقع النجاح". ففي المفاوضات الدبلوماسية عليك أن تأخذ ما يمكنك الحصول عليه، وفي الأزمات الإنسانية تبذل المساعي الممكنة- وهي عادة قليلة للغاية ومتأخرة في أغلب الأحيان، وأضاف مختتماً حديثه: "نحن نشرب من كأس نصفها ممتلئ إلى الأبد".

وينسجم هذا الرأي المتضارب مع المفاهيم العامة للأمم المتحدة، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، يشير استطلاع رأي حديث أدارته حملة "عالم أفضل" إلى أن 57% من الأميركيين ينظرون بشكل إيجابي إلى الأمم المتحدة؛ ولكن وفقاً لاستطلاع "غالوب" الأحدث فإن 35% فقط من الأميركيين يعتقدون أن الأمم المتحدة تؤدي وظيفتها بشكل طيب. عندما تأسست الأمم المتحدة في عام 1945، أظهرت استطلاعات الرأي وجهات نظر متضاربة على نحو مماثل، وفي حين أن ما يزيد قليلاً على 60% من الأميركيين أقروا بأهمية الأمم المتحدة ومهمتها العالمية، فإن 39% منهم فقط كانوا يعتقدون أن أهدافها السامية في السلام والتنمية البشرية قابلة للتحقيق. ويعكس هذا التناقض فجوة عميقة- في الولايات المتحدة وأماكن أخرى من العالم- بين آمال الناس بالنسبة إلى الأمم المتحدة وتوقعاتهم في ما يتصل بقدرتها على تحقيق هذه الآمال. لا ينبغي لنا أن نقلل من إسهام الأمم المتحدة في تعزيز السلام والتنمية، ولو أن من الواضح أن نجاحاتها لا تحظى بالدعاية التي تستحقها. على سبيل المثال، تم نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أخيراً في مالي بنجاح، وفي الشهر الماضي تمكنت هذه القوات من إلحاق الهزيمة بالمتمردين المنتمين إلى (م23) في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنهت بذلك تهديداً كبيراً للسلام والأمن الإقليميين. ولكن أغلب إنجازات الأمم المتحدة تعاني أوجه قصور، ففي عام 2011 وبعد رفض رئيس كوت ديفوار لوران غباغبو التخلي عن السلطة بعد هزيمته الانتخابية في العام السابق، قامت الأمم المتحدة بدعم من قوات فرنسية بإلقاء القبض عليه ونقله إلى المحكمة الجنائية الدولية، لتختصر بذلك حرباً أهلية مدمرة محتملة. ورغم هذا فإن التدخل جاء متأخراً بالنسبة إلى المئات من المدنيين الذين قتلوا في مدينة دويكوي. وعندما هدّد معمر القذافي في ليبيا بقتل المتمردين مثل "الجرذان"، تدخل تحالف الأمم المتحدة بموجب المبدأ العالمي الناشئ: المسؤولية عن الحماية. ولكن بعد ثلاث سنوات من الإطاحة بالقذافي، لا تزال ليبيا متعثرة بسبب ضعف المؤسسات الوطنية ورازحة تحت وطأة الاقتتال بين الفصائل المختلفة هناك.

في الأيام الأولى من احتجاجات الربيع العربي، تحدثت الأمم المتحدة بقيادة الأمين العام بان كي مون بقوة لمصلحة حقوق الإنسان والديمقراطية، ولكن قدرة الأمم المتحدة على ضمان النتائج المرجوة محدودة؛ ورغم أن الآمال التي دفعت الربيع العربي لم تنضب، فمن الواضح أنها تضاءلت إلى حد كبير.

في غضون بضع سنوات تمكنت الأمم المتحدة من الدفع بقضية تغير المناخ- التي كانت حتى وقت قريب مفهومة بصعوبة من قِبَل زعماء العالم إلى قمة الأجندة العالمية، ولكن الاتفاق الشامل بشأن تغير المناخ يظل يشكل أملاً بعيد المنال، ورغم أن الأهداف الإنمائية للألفية حققت تقدماً ملحوظاً في مجالات رئيسة- بما في ذلك التعليم والوفيات بين الأطفال الرضّع وأمراض مثل الملاريا والسل- فإن الطريق لا يزال طويلاً. في السعي إلى إقرار حل سياسي في سورية، من الأهمية بمكان أن تكون توقعاتنا واقعية، فقد انزلقت البلاد إلى عالم أمراء الحرب، حيث يدور قتال شرس لا تقبل أطرافه المسلحة أخذ أي أسير، وبعض هذه الأطراف متحالف مع الحكومة وبعضها الآخر متحالف مع تنظيم "القاعدة"، وكل الجماعات المسلحة تستهدف المدنيين الأبرياء. في مثل هذه البيئة تصبح آفاق الدبلوماسية قاتمة، ويتعين على الأمم المتحدة أن ترضى بما يمكنها الحصول عليه وأن تبذل قصارى جهدها لمساعدة المحتاجين، وعلى أي حال فإن نصفاً ممتلئاً من الكأس أفضل من كأس فارغة.

* مدير الاتصالات السابق للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، «بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»

ياسر عبدالعزيز *

الإعلام السوري البديل: المخاطر والفرص

ظل الإعلام السوري مثالاً شديد الوضوح على الأحادية والانغلاق والتوجه الدعائي والانقطاع عن القيم المهنية لأكثر من أربعة عقود، رغم انطوائه على الكثير من الإعلاميين الأكفاء والنابهين.

لم تعط الدولة التي أقامها الرئيس الراحل حافظ الأسد أي فرصة لصدور وسائل إعلام خاصة، وبالتالي فقد قضت على التعددية تماماً، وبسبب تسخير الآلة الإعلامية الرسمية كلها للدعاية للقائد والحزب وخوض حروب النظام الداخلية والخارجية، فقد تم تقليص مساحة التنوع إلى أقصى درجة ممكنة.

لم يكن وضع الإعلام السوري طوال تلك العقود تحت حكم الأسد الأب، ثم الأسد الابن، مرضياً بالطبع، كما لم يحقق الحد الأدنى المطلوب من أي منظومة إعلامية وطنية في النصف الثاني من القرن العشرين، أو مع مطلع الألفية الثالثة.

فماذا عن وضع منظومة الإعلام السوري اليوم؟

لا جدال في أن صناعة الإعلام السوري شهدت في السنوات الثلاث الأخيرة اتساعاً غير مسبوق في تاريخها، فقد صدر عدد كبير من الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية والقنوات الفضائية بشكل لم يكن أكثر المتفائلين يتوقعه.

لذلك، فقد أطلق إعلاميون وباحثون وخبراء على الوسائل الإعلامية الجديدة التي ظهرت بعد اندلاع الحراك الثوري في عام 2011، اسم منظومة "الإعلام البديل".

يريد هؤلاء الإعلاميون والخبراء أن يقولوا إن ما ظهر من وسائل إعلام جديدة تعنى بالشأن السوري، داخل البلاد، أو خارجها، بات يشكل نسقاً جامعاً له سمات مشتركة، وأنه، إضافة إلى ذلك، يطرح بديلاً لإعلام الدولة السورية الأحادي المنغلق.

يحظى هذا الطرح بتوافق، وسيصعب جداً دحضه أو تجاهله؛ لذلك علينا أن نسعى إلى فحصه وتحليله، ومحاولة التعرف إلى نقاط تميزه وضعفه، وإلى أي حد يمكن أن يخدم الإعلام السوري والمصلحة العامة في هذا البلد، وأي فرص يقدمها لسورية، وأي مخاطر يطرحها عليها.

أكتب هذه السطور استناداً إلى تحليل مضمون الكثير من وسائل الإعلام السوري "البديل"، وفي أعقاب قيامي بتدريب عشرات الإعلاميين والناشطين السوريين الذين يعملون في تلك الوسائل، في كل من "غازي عنتاب"، و"ميرسين"، و"إسطنبول" بتركيا، وعمان بالأردن.

وقد وجدت مثلاً أن أفضل عناصر التميز في المنظومة البديلة ما تنطوي عليه من اتساع في حجمها، فهناك عشرات الأسماء التي برزت أخيراً؛ مثل: "عنب بلدي"، و"أوكسجين"، و"حريتنا"، و"سورية بدا حرية"، و"ياسمين سورية"، و"سوريتنا"، و"تغاريد ثورية"، و"بنات البلد"، و"تمدن"، و"طلاب الحرية"، و"طلعنا ع الحرية"، و"المسار الحر"، و"شرارة آذار". ولم يقتصر الأمر على الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية فقط، لكنه امتد أيضاً ليشمل إذاعات وقنوات فضائية؛ مثل: "سورية الشعب"، و"سورية الكرامة"، و"سورية 18 آذار"، و"الشهباء"، وغيرها.

لدينا إذن ميزة كبيرة جلبها هذا الإعلام السوري "البديل"، فقد حول هذا النظام الإعلامي الفقير المحدود إلى صناعة واسعة ضخمة، تشهد صدور أسماء جديدة باطراد.

زاد حجم الاستثمار في الصناعة، ومعه الطلب على دخول كوادر جديدة، وبات المواطن السوري، أو العربي الذي يريد أن يعرف أخبار سورية، أمام طيف ضخم من الوسائل.

طرح "الإعلام البديل" وجهة نظر أخرى عما يجري في سورية، بعد أكثر من أربعة عقود من الاستسلام لوجهة نظر واحدة تقريباً، وتلك ميزة مهمة أيضاً.

لكن، ماذا عن نقاط الضعف في تلك المنظومة الإعلامية الجديدة؟

لعلك لاحظت أن معظم أسماء وسائل الإعلام "البديل" تتخذ سمتاً ثورياً، وأغلبها يصف نفسه بـ "الثورة"، أو "الكرامة"، وبعضها ينطلق من التزام أو إيمان ظاهرين بـ"الحرية".

تتمثل نقطة الضعف الأولى بتلك المنظومة في انتمائها السياسي، فأغلبية تلك الوسائل تنتمي إلى قوى معارضة سورية، أو تعبر عن تيارات معارضة بعينها. يمثل هذا الانتماء السياسي، وما يصحبه من أنماط أداء دعائية غالباً المعادل الموضوعي للخطأ الجوهري الذي وقع فيه الإعلام السوري التابع للنظام.

لا تستهدف تلك الوسائل معظمها تحقيق الربح، لكنها بالطبع تسعى إلى إحداث أثر سياسي، يتعلق برؤيتها لما يجب أن تكون عليه الأوضاع في سورية، وبالتالي فهي لا تقيم وزناً لاعتبارات الصناعة وضمان الجدوى الاستثمارية، طالما أن أهدافها السياسية تتحقق، وهنا يتعمق الأداء الدعائي لها، وتفقد صلتها شيئاً فشيئاً بقيم العمل الإعلامي.

كثير من العاملين في تلك الصناعة الجديدة في سورية وخارجها ليسوا من الإعلاميين. الكثير من هؤلاء ناشطون أو سياسيون أو مقاتلون، وهم دخلوا الإعلام من باب "الثورة"، أو "الجهاد"، أو القتال، وهم يريدون أن يستخدموا تلك الوسائل الممولة تمويلاً جيداً في تحقيق أهدافهم السياسية، وليس في إعلام الناس أو تنويرهم.

أغلبية الأموال التي يتم ضخها في تلك الصناعة غير معلومة المصدر، وهناك دول إقليمية وأجنبية كثيرة تستثمر في هذا المجال. الاستثمار هنا لا يستهدف تحقيق الجدوى، وبالتالي لا يضمن كفاءة المنتج، ولا يُخضع الأداء للتقييم المهني، لكنه يريد الناتج السياسي، وهو أمر يعمق مشكلات تلك المنظومة، ويحرفها أكثر وأكثر.

لقد اتسعت الصناعة من دون شك، بسبب المال السياسي الوفير الذي دخلها، لكنها رغم ذلك تفتقر إلى التنوع؛ لأن معظم المحتوى يتعلق بالسياسة و"الثورة"، كما أنها أيضاً تفتقر إلى "التعدد"؛ فرغم كل هذه الأسماء الجديدة؛ فإن أغلبها يعبر عن موقف سياسي محدد واحد في معظم الأحيان.

لا تقيم هذه الصناعة ورش تدريب كافية، ولا ترسي قيما وآليات، ولا تنشئ أكواداً ومواثيق، ولا تعرف مؤسسات للدقة العامة وحماية حقوق الجمهور، ولا ينهض بموازاتها بحث علمي يوثق مراحلها ويتقصى قضاياها.

فما الذي تطرحه تلك الصناعة من فرص؟

تطرح صناعة "الإعلام البديل" في سورية فرصاً محدودة للغاية إذا ما تمت مقارنتها بما تطرحه من مخاطر. أهم فرصة في هذا الصدد تتعلق بقدرة الكادر الذي تربى في أحضان "الإعلام البديل" على التجمع في تنظيم مهني يُبنى على أسس ديمقراطية، بغرض تنظيم المهنة، وتحديد من هو الصحافي أو الإعلامي، واستيفاء بعض الشروط التي يجب أن تتوافر عند أدائه المهنة.

تطرح تلك الصناعة أيضاً فرصة الاستفادة من هذا العدد الضخم من الوافدين الجدد إلى المهنة، والإمكانات التقنية التي بات يوفرها المال السياسي أحياناً في تعزيز إطار الخدمة الذي لا تزدهر أي صناعة من دونه. فرصة أخرى تطرحها صناعة الإعلام "البديل" في سورية تتعلق بقدرة هذه الصناعة على تعزيز التنوع والتعدد في المنابر والمحتوى الذي تقدمه.

لكن في المقابل هناك مخاطر كبيرة يطرحها الإعلام "البديل" في سورية؛ أهمها أن يتكرس الحس الدعائي، والنفس "الثوري"، والمنحى "الجهادي"، والمقاربة "النضالية" في مجمل الأداء، وبالتالي تتحول المنظومة بكاملها إلى آلة دعاية مجنونة ضخمة.

ثمة خطورة أيضاً في أن تبدأ تلك التعبيرات الإعلامية الجديدة باتخاذ نقاط ارتكاز طائفية في المناطق التي لا يسيطر عليها النظام، أو أن تتحول الصناعة كلها إلى منابر طائفية في حال سقط النظام تماماً.

المال السياسي الوفير الذي يتم ضخه في الصناعة يطرح إشكالات كبيرة، خصوصاً ذلك المال الذي تضخه دول إقليمية لديها رؤية محددة للأوضاع في سورية والمنطقة.

سيكون المال السياسي عاملاً مشجعاً لأنماط رديئة من الإعلام، لا تقيم وزناً لرضا الجمهور، بقدر ما يهمها إرضاء المالك، الذي لا يستهدف الربح، بقدر ما يستهدف تحقيق الأثر السياسي.

تتسع صناعة "الإعلام البديل" في سورية يوماً بعد يوم، وتظهر أسماء جديدة، وتُنفق أموال ضخمة، ويزيد حجم الكادر، لكن ما تطرحه تلك الصناعة من فرص يظل أقل كثيراً مما تطرحه من مخاطر وتحديات.

* كاتب مصري

سأظل أتعلم حتى آخر لحظة!

د. ساجد العبدلي
sajed@sajed.org

إن استذكار النصائح والإرشادات ومعاودة قراءتها، أو العودة لتدارسها ومناقشتها مع المهتمين بها، سواء في الحلقات النقاشية أو الجلسات الخاصة أو حتى في الدورات والورش التدريبية، يجعلها أكثر متانة ورسوخا في العقل والنفس طبعا، لكن يجب أن يظل المرء يتعلم ويتعلم حتى آخر لحظة في حياته.

بدأت مؤخراً بتنفيذ فكرة جديدة تمثلت بقيامي بتسجيل قراءات لمقالات متفرقة من كتابي الأخير "كلمة وكلمتين"، والذي هو في الأصل عبارة عن مجموعة من مقالات النصائح والإرشادات الحياتية والإنسانية، الأمر الذي أعطاني فرصة فريدة لإعادة قراءة تلك المواد التي كنت كتبتها على فترات متفرقة من حياتي بظروف متنوعة ومزاجات ونفسيات مختلفة.

ما لفت انتباهي أني كثيراً ما وقفت مندهشاً عند مقالات أو فقرات أو عبارات تضمنها الكتاب، وكأنها تصادفني للمرة الأولى بالرغم من أني أنا من كتبها، أقف عند نصيحة أو وصفة أو إرشاد بعينه، فأتساءل مستغرباً كيف غابت هذه الفكرة عن ذهني، حين تعرضت مؤخراً لذلك التحدي أو العائق أو العثرة في الحياة؟ وقد كان سينفعني كثيراً لو كانت حاضرة أمامي بوضوح.

هذا الأمر جعلني أدرك يقينا أن معرفة أي فكرة بشكل جيد ومستفيض، بل حتى الوصول إلى مستوى القدرة على الكتابة عنها لنقلها للآخرين، لا يعني بالضرورة أنها أصبحت جزءا راسخا من صميم برمجة الإنسان الداخلية، حتى يمكن أن تصبح بعد ذلك جزءاً من سلوكه وتنساب على جوارحه مباشرة عند الحاجة إليها، بل الأمر بحاجة إلى ما هو أكثر من ذلك.

والسر في ذلك لا يكمن بالضرورة في أن تلك المبادئ لم تكن سليمة أو كانت غير صالحة للتطبيق، بل في أن من امتلكها عجز عن تطبيقها على نفسه فحسب؛ ولهذا فمن الممكن جدا أن يستقي الواحد منا المعرفة والإرشاد ممن يمتلكها ويجيد تعليمها ونقلها للآخرين، ولكنه لا يقدم نفسه كنموذج تطبيقي كامل لها مئة في المئة، حتى تلك اللحظة.

هذا ما يمكن أن أسميه "المسافة بين النظرية والتطبيق" وفي هذه المسافة الفاصلة تكمن جملة من الموانع والعوائق.

أهم تلك العوائق في نظري يتركز في أن من الممكن أن يمتلك الإنسان أفكاراً سديدة ولكنه عندما يواجه التحديات تختلج مشاعره وتضطرب عواطفه، فتفقده القدرة على التركيز العقلي، وهذا أمر مشاهد كثيراً لو نحن نظرنا من حولنا.

لذا يظل الإنسان دوماً، ولو كان من أرجح الناس عقلا، بحاجة إلى من يعينه ويسانده ويشير عليه، ولعل ذلك المستشار المعين المساند لن يحتاج إلى أكثر من تهدئة نفس صاحبنا ومساعدته على استذكار وتطبيق ما يعرفه جيدا.

من الطبيعي أن يفقد الواحد منا السيطرة على أعصابه ومشاعره عند مواجهة التحديات، وذلك بأقدار تختلف من شخص إلى آخر، لكن تكرار مواجهة هذه التحديات هو ما يكسبه الخبرة، فيزداد جلده سماكة وقلبه صلابة وأعصابه متانة، ولا يعود يفقد تركيزه وقدرته على الحكم الصائب كما كانت حالته في المرات الأولى.

وفي الخلاصة، فإن استذكار النصائح والإرشادات ومعاودة قراءتها، أو العودة لتدارسها ومناقشتها مع المهتمين بها، سواء في الحلقات النقاشية أو الجلسات الخاصة أو حتى في الدورات والورش التدريبية، يجعلها أكثر متانة ورسوخا في العقل والنفس طبعا، لكن يجب أن يظل المرء يتعلم ويتعلم حتى آخر لحظة في حياته.

منظور آخر: كل عام والإنسان بخير

أروى الوقيان
www.arwaalwaqian.net

يصادف العاشر من ديسمبر اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وهي الذكرى 65 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كل عام والإنسان بخير، كل عام وحقوق الإنسان التي تصون كرامته بخير.

تمر الأعوام وما زال الإنسان مضطهداً، وما زالت الكثير من حقوقه منزوعة، يمر علينا هذا اليوم بكثير من الألم، مشردون ولاجئون يجوبون في هذه المستديرة، وأوضاع الطفل العربي في أسوأ حالتها.

يمر هذا اليوم وما زالت حرية الرأي حلماً، وما زال عالمنا العربي يتعامل مع سجين الرأي وكأنه قاتل مأجور، يمر هذا اليوم وما زالت العنصرية تتأصل فينا، وما زلنا نعامل الوافد بكثير من الكِبر، وما زال القيادي يوظف بـ"واسطة"، ومازال اضطهاد المرأة في أوجه، فهي محرومة من حقوقها الوظيفية في تقلد مناصب قيادية، وما زالت تواجه تحديات فعلية في يومها.

يمر هذا اليوم وما زالت قضايا كثيرة معلقة، نجد لها التوصيات في المؤتمرات لكن على أرض الواقع لا تطبق، ما زال الاتجار بالبشر وتجارة الرق موجودين بأرقام مخيفة، والأدهى والأمرّ أن في هذه اللحظة هناك من يباع ويشترى في دول العالم بأجمعها وتعد العربية منها، وما زال تزويج القاصرات يحقق أرقاماً خيالية في الوطن العربي، وما زلنا نعتقد أننا بخير!

ما زالت حرية الإنسان العربي منتهكة، فهو ممنوع من قول رأيه دون التفكير والتمعن كثيراً حتى لا يمس أي من الخطوط الحمراء، وما زالت المرأة تتسول الحرية لأبسط قراراتها من الرجل بحياتها، وما زال الطفل لا حول له ولا قوة، يتم التسول به والمتاجرة ببراءته إلى أن تنعدم.

كل عام والإنسان العربي بحال أفضل مما هو عليه اليوم، كل عام ونحن نحلم بالحرية لجميع البشر دون تميز بلون أو عرق أو دين، كل عام ونحن نتقبل الآخر دون أن نحاسبه.

قفلة:

"العيش على مبدأ العين بالعين سيجعل كل العالم عمياناً".

مهاتما غاندي.